

نَوَاتُجُ التَّعَلُّمِ

- يتعرَّفُ المصطلحاتِ والمفاهيمَ الواردةَ في الدرسِ.
- يَتَعَرَّفُ النَّظَامَ الإِقْتِصَادِيَّ الإِسْلَامِيَّ وخصائصه الأساسية.
- يَسْتَخْلُصُ رِكَائِزَ اسْتِراتِيجِيَّةِ مِبادِرَةِ دِبي عَاصِمَةَ الإِقْتِصَادِ الإِسْلَامِيِّ.
- يُوضِّحُ مُمَيِّزَاتِ النَّظَامِ الإِقْتِصَادِيِّ فِي دَوْلَةِ الإِمَارَاتِ العَرَبِيَّةِ المِتَّحِدَةِ وَسِمَاتِهِ.

الفكرة الرئيسة

أدركت القيادة الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية قطاع الاقتصاد الإسلامي، وحرصت على أن تكون الرائدة والسباقة في إنشاء المصارف الإسلامية على مستوى العالم في سبعينيات القرن الماضي، بالإضافة إلى وجود أول سوق مالي إسلامي فيها.

قِيَمٌ وَمُوَاطَنَةٌ

- المشاركة.
- الحرية الاقتصادية.
- الصدق.
- الأمانة.

المفاهيم والمصطلحات

- النظام الاقتصادي الإسلامي.
- المرابحة.
- المضاربة.

الإِمَارَاتُ عَاصِمَةُ الإِقْتِصَادِ الإِسْلَامِيِّ

أَوَّلًا: النَّظَامُ الإِقْتِصَادِيُّ الإِسْلَامِيُّ.

ثَانِيًا: رُؤْيَةُ دِبي عَاصِمَةَ الإِقْتِصَادِ الإِسْلَامِيِّ.

أولاً: النظام الاقتصادي الإسلامي

لكل اقتصادٍ خصائصه الأساسية التي يتميز بها عن غيره من الاقتصادات الأخرى، وينفرد الاقتصاد الإسلامي بخصائص ومقوماتٍ توازن بين القيم الأخلاقية، والقيم المادية المؤثرة في السلوك البشري في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة. ويتكون الإطار الهيكلي للاقتصاد الإسلامي من عددٍ من المرتكزات الأساسية كنظام الملكية، والحرية الاقتصادية، والتكافل الاجتماعي.

أسس نظام الاقتصاد الإسلامي أسلوبًا اقتصاديًا مُعتمدًا على الإسلام في استخدام الموارد من أجل توفير حاجات الناس. ويُعرف نظام الاقتصاد الإسلامي أيضًا بأنه نظام مُرتبط بالعقيدة والأخلاق الإسلامية، ويحتوي على مجموعة من الإرشادات التي تساهم في التحكم بالسلوك الاقتصادي؛ وتحديدًا في مجالات الادخار والإنفاق.

النظام الاقتصادي الإسلامي:

هو مجموعة القواعد التي تعتمد على أصول العقيدة الإسلامية؛ وهي القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والاجتهاد الفقهي، وتهتم جميعها بمتابعة الأعمال الاقتصادية ضمن البيئة الاجتماعية.



الاقتصاد الإسلامي

الأدوات الاستثمارية في النظام الاقتصادي الإسلامي

يعتمد نظام الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من الأدوات الاستثمارية التي تساهم في تطبيق العمليات المالية والاقتصادية بين الناس، ومن أهمها:

المرابحة: هي أداة استثمارية قريبة من التجارة العامة، وهي اتفاق على التبايع بثمان يوازي رأس المال الأصلي، أي بسعر التكلفة، وإضافة الربح، بمقدارٍ مقطوعٍ محدد، أو بنسبةٍ مئويةٍ معينة.

المضاربة: هي دفع الشخص الذي يملك المال مبلغًا منه لصاحب عملٍ أو مؤسسة استثمارية؛ من أجل استثماره وتحقيق ربح منه، يتم توزيعه وفقًا لنسبة من الأرباح، ولا يُوزع هذا الربح إلا بعد إعادة قيمة رأس المال.

المشاركة: هي اشتراك أكثر من شخص في جهد العمل وقيمة المال، وتكون ملكية العمل والأرباح والخسائر موزعة عليهم جميعًا.

خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي القيم الأخلاقية الإسلامية

- يرتبط الاقتصاد الإسلامي بالأخلاق؛ أي يحافظ على القيم الأخلاقية الإسلامية والصفات الحميدة، ومن أهمها الصدق، والأمانة.

الشمولية والتوازن

- الاهتمام بالشمولية؛ لا يهتم الاقتصاد الإسلامي بالأموال المادية والمادية فقط، بل يهتم بالجوانب الأخلاقية والروحية التي تساهم في تحقيق شتى الحاجات المادية والروحية الخاصة بالناس.

الاستناد إلى قاعدة الحلال والحرام:

- يعد الحلال والحرام قاعدة أساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي مثل البيع والشراء، فالفرد حر في أن ينفق ماله كيفما يشاء بشرط أن يكون إنفاقًا في الحلال.

إقرار الملكية العامة والخاصة

- إذ إن من حق الأفراد تملك الأراضي والعقارات ووسائل الإنتاج المختلفة شريطة ألا يؤدي هذا التملك إلى الإضرار بمصالح عامة الناس، وألا يكون في الأمر احتكار لسلعة يحتاجها العامة، في حين تظل المرافق العامة تابعة لملكية الدولة أو تحت إشرافها وسيطرتها من أجل توفير الحاجات الأساسية للمجتمع.

الضمان الاجتماعي

- يعد الاقتصاد الإسلامي قريبًا من الواقع؛ أي يهتم بطبيعة الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، حيث أمرنا ديننا الإسلامي بالعمل والسعي لكسب الرزق الحلال، وفي حالات المرض أو العجز والشيخوخة فقد جعل الإسلام النفقة واجبة على الدولة بما يُسمى (ضمان حد الكفاية).

المشاركة في المخاطر

وهي صفةٌ مميزةٌ للاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية الأخرى، حيثُ يتمُّ من خلاله المشاركة في الربح والخسارة التي تعدُّ قاعدةً لتوزيع الثروة بين رأس المال والعمل، وهي الأساس الذي يحقق عدالة التوزيع.



أردادُ معرفة:



أشكال الملكية العامة

- الطرق والجسور.
- الحدائق والمتنزهات.
- المدارس.
- المستشفيات.

ثانياً: رؤية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي

تتمتع دولة الإمارات بصورة عامّة، ودبي بصورة خاصة باقتصاد متنوع ومفتوح يتصف بالمرونة التي تمكنه من استيعاب المتغيرات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى ما تمتلكه من بنية تحتية وتقنية متطورة، تشكل الركيزة الأساسية التي تمكّن دبي من تطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي إلى جانب قطاعات أخرى حيوية في الدولة.

وقد أدركت القيادة الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وإمارة دبي أهمية قطاع الاقتصاد الإسلامي منذ البداية، وحرصت على أن تكون الرائدة والسبّاقة في إنشاء المصارف الإسلامية على مستوى العالم في سبعينيات القرن الماضي، بالإضافة لوجود أول سوق مالي إسلامي فيها.

وَشهدتُ إمارةُ دبي خلالَ ثلاثةِ عقودٍ ماضيةٍ تطوراتٍ اقتصاديةً جذريةً، فأصبحتُ مركزاً تجاريّاً مهمّاً، كما أصبحَ اقتصادُها أكثرَ نشاطاً وتنوعاً، وتتمتعُ دبيّ بموقعٍ إستراتيجيٍّ متميزٍ، وتعتبرُ من أكبرِ مراكزِ إعادةِ التصديرِ في الوطنِ العربيّ والشرقِ الأوسطِ، واستطاعتِ الإمارةُ أنْ تجذبَ أعداداً كبيرةً منَ المستثمرينَ ورجالِ الأعمالِ بفضلِ بنيتها التحتية الممتازة، وأفاقها وعلاقتها الدولية، وسياستها الاقتصادية المتحررة، وانخفاضِ التكاليفِ بها، وقد حققتُ مختلفَ القطاعاتِ بالإمارةِ نمواً متواصلًا مما مكنَ اقتصادُها منَ تحقيقِ مستوياتٍ عاليةٍ منَ التوسعِ والتنوعِ والتطورِ.



مُميزاتُ وسماتُ النّظامِ الاقتصاديّ في الإماراتِ العربيّةِ المتّحدة

- تشجيعُ العملِ والإنتاج.
- تعزيزُ التّضامنِ الاجتماعيّ.
- توجيهُ المشاريعِ نحوَ خدمةِ مصالحِ المجتمعِ.

من سَنعِ بلادي أتعلّمُ

«لا يغرُكُ رخصه ترمي نضه»

هذا المثلُ يؤكّدُ على الأهميّةِ الاقتصاديّةِ في اختيارِ النوعيةِ، وإذا أخذنا المثلَ منَ جانبه الآخرِ فإنه يحوي مضموناً اجتماعيّاً (أخلاقياً) وهو أنّ الأمورَ يجبُ ألا تؤخذُ دائماً منَ ناحيةِ الكمِّ، بل إنه منَ الأهميّةِ بمكانٍ ألا نُغفلَ الكيفَ إذاً فهذا مثلٌ يؤكّدُ على الكيفيّةِ والنوعيةِ.



مبادرةُ دبيّ عاصمةً الاقتصاديّ الإسلاميّ

تمّ إطلاقُ مبادرةِ (دبيّ عاصمةً الاقتصاديّ الإسلاميّ) في بدايةِ عامِ 2013م عندما تمّ إدراجُ قطاعِ الاقتصادِ الإسلاميّ ضمنَ القطاعاتِ الاقتصاديّةِ الرئيّسةِ لإمارةِ دبيّ. وتمّ الإعلانُ عنَ هذهِ المبادرةِ من قبلِ صاحبِ السّموّ الشّيخِ محمدِ بنِ راشدٍ آل مكتوم، نائبِ رئيسِ الدولةِ رئيسِ مجلسِ الوزراءِ، حاكمِ دبيّ - رعاه اللهُ، بهدفِ تنويعِ الاقتصادِ الوطنيّ لدولةِ الإماراتِ العربيّةِ المتّحدة، وتعزيزِ نموّه من خلالِ قطاعِ حيويّ جديدٍ من شأنه المساهمةُ في تحقيقِ رؤيةِ دبيّ بالتحوّلِ إلى العاصمةِ العالميّةِ للاقتصادِ الإسلاميّ.

تعدُّ دبي المنصة الأكبر
عالمياً في الصكوك
الإسلامية.

أهم قطاع في الاقتصاد
الإسلامي هو التمويل
الإسلامي، وأهم أدواته هي
الصكوك الإسلامية.

حققت دبي أول أهدافها كعاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي بنموه الثابت، وأصوله المتزايدة،
ومبادئه القويمة، أصبح واقعاً راسخاً في منظومة
الاقتصاد العالمي.



من فكر قيادتنا



«نمتلك في الدولة بنية تحتية، وموقعاً إستراتيجياً في قلب العالم الإسلامي، هذا بالإضافة لخبرة
طويلة في مجال الاقتصاد الإسلامي، والبنوك الإسلامية، ولدينا فوق ذلك الطموح والعزيمة والإصرار
للوصل وتحقيق رؤيتنا».

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي - رعاه الله.

أزداد معرفة:



أظهرت نتائج مساهمة الاقتصاد الإسلامي
في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي، نمو
مساهمة القطاع الاقتصادي الإسلامي بنهاية عام
2018م بنسبة (2.2%)، مسجلة (41.84
مليار درهم، مقارنة، مع (40.95) مليار درهم
بنهاية عام 2017م.

وبلغت نسبة مساهمة الاقتصاد الإسلامي في
الناتج المحلي الإجمالي للإمارة (9.9%) بنهاية
2018م.

«وثيقة الخمسين» ترتقي باقتصاد دبي

أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم،
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي -
رعاه الله - في يناير 2019م "وثيقة الخمسين"، تلك
الوثيقة التي قدّمت صورة متكاملة في استشراف
واضح للتحديات المستقبلية، ومنحت الوثيقة الاقتصاد
الإسلامي دفعة جديدة، ومحفزاً إضافياً للمزيد من النمو
المستدام، وخصوصاً أنها نابعة من الرؤية الثاقبة لصاحب
السمو التي تضع كل أوجه الحياة في دبي ودولة الإمارات
العربية المتحدة، وخصوصاً القطاعات الاقتصادية الحيوية
مثل الاقتصاد الإسلامي، على مشارف انطلاقة جديدة من
التطور والنمو والإنجاز.

أهم ركائز استراتيجية مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي



السياحة العائلية

تعدُّ دبيَ وجهةً مثاليةً لتمضيةِ عطلةٍ عائليةٍ خلالَ الأعيادِ، حيثُ تضمُّ مدنَ الملاهي والشواطئَ الملائمةً للعائلاتِ، وتستضيفُ فعالياتِ (البرانش) وتحتضنُ الملاهي المائيةَ، والأحواضَ السمكيةَ، وجولاتٍ على الإبلِ، والمزيدَ منَ الأنشطةِ، ومعالمَ الجذبِ التي تُسعِدُ الجميعَ. وقد ساهمَ مجالُ السياحةِ في رفعِ مستوى الاقتصادِ في الدولةِ.



قطاعات التمويل

تواصلُ دولةُ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ نموَّها المستدامَ لتقدِّمَ مؤشراً ينعكسُ بوضوحٍ على القطاعِ الماليِّ والمصرفيِّ لزيادةِ استثماراتِ الدولةِ ورفعِ اقتصادِها، وذلكَ منَ خلالِ تمويلِ المشاريعِ بالقروضِ التي تعودُ بالعائدِ الاقصاديِّ على الدولةِ، ويساهمُ في نموِّها وتطويرِها اقتصاديًّا.



المنتجات الحلال

يطرَحُ مركزُ الإماراتِ للاعتمادِ الدوليِّ، تطبيقاً ذكياً يتيحُ للمستهلكينَ قراءةَ علامةِ الحلالِ ومعرفةَ صلاحيةِ شهادةِ الحلالِ، وجهةً منحَ شهاداتِ المطابقةِ، على جميعِ السلعِ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ.



الصيرفة الإسلامية

هيَ المعاملاتُ الشرعيةُ السليمةُ التي يقومُ بها النظامُ أو النشاطُ المصرفيُّ، وتكونُ بعيدةً عنِ الرباِ والكسبِ المحرَّمِ، وتتوافقُ معَ الشريعةِ الإسلاميةِ، حيثُ أنَّها لاتقرُّ الفائدةَ المحددةَ التي تدفعُها البنوكُ عنِ الودائعِ أو التي تأخذُها عنِ القروضِ، وهيَ تعتمدُ مبدأً المشاركةِ في الربحِ.

من فكر القائد



«إنَّ هَدَفَنَا الأساسيَّ في دولةِ الإماراتِ هوَ بناءُ الوطنِ والمواطنِ، وإنَّ الجزءَ الأكبرَ منَ دخلِ البلادِ يُسخَّرُ لتعويضِ ما فاتنا، واللاحقِ بركبِ الأممِ المتقدِّمةِ التي سبقتنا في محاولةٍ منَّا لبناءِ بلدنا».

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة - حفظه الله.

تواصل اليوم دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة ترسيخ مكانتها العالمية عاصمة للاقتصاد الإسلامي، ووجهة لكل المهتمين بهذا القطاع الذي يكتسب أرضاً جديدة كل يوم، مع اتساع الاهتمام العالمي به، وذلك عبر انعقاد الدورة الخامسة للقمة العالمية للاقتصاد الإسلامي نوفمبر 2021م، والتي سيحتضن أعمالها معرض إكسبو 2020م دبي، وستكون دورة استثنائية تناسب حجم التحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم علمًا بأن حجم الاقتصاد الإسلامي عالميًا وصلت قيمة الأصول المالية فيه إلى (2.4) تريليون دولار عام 2017م، وهذا يعد ضماناً لاستئناف النمو المستدام في كافة الظروف، والمساهمة النوعية للاقتصاد الإسلامي في الناتج الإجمالي المحلي يعد ركيزة صلبة لدعم كافة قطاعاته بالدولة حاليًا.

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بطاقات إيجابية وقدرات تنافسية تؤهلها لمزاومة الاقتصادات العالمية المتقدمة على عرش التنافسية والانضمام إلى قائمة أفضل (10) اقتصادات في العالم بحلول عام 2021م، لتتوج مسيرة خمسة عقود من الإنجازات والتجارات، بحسب تقرير حصاد التنافسية الصادر عن مجلس الإمارات للتنافسية.

ولقد سطرّت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الخمس الماضية فصلًا جديدًا من فصول التفوق والريادة في سباقها نحو التميز بصعودها إلى مراكز متقدمة على سلم التنافسية العالمية في كافة المؤشرات والتقارير الرئيسة الصادرة عن العديد من المؤسسات الدولية، حيث سجلت أكبر تقدم تحزّره دولة خلال سنة واحدة في أهمّ مقاييس التنافسية العالمية الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية الشاملة والاستقرار والرفاهية والسعادة.

وقد حلت دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2019م في المرتبة (21) وفق تقرير السعادة العالمي، والمرتبة (25) وفق تقرير التنافسية العالمية والأولى عربيًا، والمرتبة (33) وفق تنافسية السياحة والسفر والأولى عربيًا، وتقدمت للمرتبة التاسعة في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية عالميًا والأولى عربيًا، كما احتلت المرتبة (16) وفق تقرير سهولة ممارسة الأعمال والأولى عربيًا.

وفي قطاعات الاقتصاد الإسلامي تحتل دولة الإمارات المرتبة الأولى في (5) من (7) قطاعات على مستوى العالم، فيما يقدر حجم فرص الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الإسلامي في الدولة بـ (23) مليار دولار، وفرص التصدير من الدولة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي بحوالي (10.6) مليارات دولار، وذلك وفقًا لتقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي لعام 2019 - 2020م، الصادر عن مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي.

حلل الفقرة السابقة، واستنتج أهم الحقائق الواردة فيها:

.....

.....

.....

.....

سبق عالمي



اعترفت ماليزيا بالنظام الإماراتي للرقابة على المنتجات الحلال، والشهادات الصادرة، و«علامة الحلال الوطنية».

وبعثت هيئة التطوير الإسلامية الماليزية «جاكيم»، إلى هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس «مواصفات»، بشهادة الاعتراف الرسمية، بعدما استضافت «مواصفات» وفدًا ماليزيًا للاطلاع على النظام الإماراتي للرقابة على المنتجات الحلال، وكيفية تبني الدولة لأفضل الممارسات العالمية في هذا الإطار.

التطبيقات



مجموعة القواعد التي تعتمد على أصول العقيدة الإسلامية، وهي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والاجتهاد الفقهي، وتهتم جميعها في متابعة الأعمال الاقتصادية من البيئة الاجتماعية

الفهم والاستيعاب:

أولاً: سجّل جملتين لكلّ ممّا يأتي:

1. خصائص النظام الاقتصادي الإسلاميّ

يرتبط الاقتصاد الإسلامي بالأخلاق - الشمولية والتوازن

2. إطلاق مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلاميّ

تنويع الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة - تعزيز نمو الاقتصاد من خلال قطاع حيوي جديد من شأنه المساهمة في تحقيق رؤية دبي بالتحول إلى العاصمة العالمية للاقتصاد

3. ركائز استراتيجية مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلاميّ

السياحة العائلية - قطاعات التمويل - المنتجات الحلال - الصيرفة الإسلامية

ثانياً: صنّع بأسلوبك تعريفاً مناسباً يوضّح المفاهيم والمصطلحات الآتية:

النظام الاقتصادي الإسلاميّ:

المضاربة:

دفع الشخص الذي يملك المال مبلغاً منه لصاحب عمل أو مؤسسة استثمارية لاستثماره وتحقيق ربح منه ويتم توزيعه وفقاً كنسبة من الأرباح ولا يوزع هذا الربح إلا بعد إدة قيمة رأس المال

لمسة إبتكارية:

أكد خبراء اقتصاديون أنّ صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم -رعاه الله-، رجل يرى المستقبل في الوقت الحاضر، وأنه رجل أفعال يترك المجال أمام الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع للحديث عنه.

أقدم أفكاراً إبداعية يمكن أن تساهم في جعل الدولة مركزاً للاقتصاد العالميّ.

تترك الأفكار الإبداعية للمتعم للإجابة عليها.